# العودة للمدارس .. تثقل كاهل ميزانية الأسر

**لم يكاد اليمنيون يفيقوا من مطالب رمضان والعيد التي استنزفت مدخرات الأسر حتى جاءت متطلبات العودة إلى المدارس لتكمل على ما تبقى منها مع الارتفاعات الكبيرة في أسعار ملابس الزي المدرسي والحقائب والقرطاسية وغيرها، في حين استقبلت المكتبات زبائنها بتشكيلات واسعة من تجهيزات الدراسة بأسعار مبالغ فيها في بعض الأحيان ولكن هناك مشكلة تتمثل في وجود أزمة سيولة مادية خلال فترة بدء الدراسة بعد استنزاف متطلبات رمضان وعيد الفطر لجيوب المواطنين مما يؤخر شراء بعض المستلزمات واضطر البعض للاقتراض لسد العجز في ميزانية الشهر الحالي فيما حدت هذه الأزمة من شراء المواطنين للأدوات القرطاسية والمكتبية خصوصا أن موعد استلام راتب شهر سبتمبر سيكون متأخرا ما يشكل عائقا أمام الكثير منهم لتوفير المستلزمات الدراسة لأبنائهم.**

استطلاع/ عبدالله الخولاني

– العودة إلى المدارس .. موسم من مواسم البيع والربح عند فئة من التجار ..لكنه موسم الإنفاق والدفع عند الآباء ، موسم تفريغ الجيوب لشراء متطلبات المدرسة التي لها أول وليس لها آخر .. فهي مناسبة يحسب لها رب الأسرة ألف حساب لكثرة متطلباتها ..فما من منزل يخلو من الطلاب الذين يصل عددهم في بعضها إلى سبعة أو أكثر وهذا يعني الحاجة إلى ميزانية خاصة لتجهيز الأبناء وشراء الزي المدرسي والقرطاسية والأحذية والحقائب المدرسية.

## انتعاش

أدت عودة الطلبة والطالبات للمدارس إلى انتعاش حركة بيع وشراء المستلزمات المدرسية والمكتبية بعد فترة إعداد وترقب من قبل أصحاب المكتبات وتجار القرطاسيات على وجه الخصوص في هذا الوقت من السنة. ويتطلع أصحاب المكتبات وتجار الأغراض المدرسية بشغف لعودة الطلبة والطالبات إلى مقاعد الدراسة والتي تقود حركة تصاعدية لسوق المستلزمات المدرسية مما تنشط حركة البيع والشراء وتعوض التجار الخسائر التي تكبدوها خلال أيام الإجازة المدرسية بسبب الكساد. عدد من المهتمين ببيع الكتب والدفاتر وعموم المستلزمات المدرسية الأخرى كشف عما يشهده السوق هذه الأيام من حالة استنفار خاصة خلال الأيام الأولى من أيام الدراسة إذ يلقى السوق إقبالاً منقطع النظير من جميع الفئات العمرية ثم ما يلبث أن تهدأ حالة السوق الشرائية عن ذي قبل.

يبين أحمد سالمين - صاحب قرطاسية - أن عملية الاستعداتبدأ منذ فترة من ناحية تجهيز جميع المتطلبات المدرسية وأنه قد تم الأخذ بالاعتبار التزاحم الشديد خلال بدء الدراسة لمعرفته بأن معظم الأسر اليمنية لا تقوم بتوفير مستلزمات أبنائهم الدراسية إلا مع بدء الدراسة. ويشير إلى أن بعض المشتغلين بهذه السلع يهملون عملية التخزين مما ينعكس سلبا على جودة المادة التي تكون عرضة للفساد والتلف نتيجة تأثرها بالحرارة الشديدة داخل المستودعات..

ويؤكد المهتمون بسوق الأدوات المدرسية أن السوق المحلية تنتشر فيها الكثير من البضائع المدرسية المغشوشة والمقلدة، الرخيصة السعر والعديمة الفائدة والتي يشكل بعضها خطورة عند الاستخدام لرداءة الخام المصنوعة منه.

## ترويج

ومواكبة لظاهرة الاندفاع المحموم على شراء المستلزمات المدرسية انتشرت الإعلانات بجميع أنواعها من قبل التجار في تنافس باد غطت جميع الأنحاء كما زادت أعداد إعلانات التخفيض رغبة في جذب المتسوقين لشراء احتياجات أبنائهم من كتب ودفاتر وحقائب وقرطاسية وغيرها.

## عبء

في جانب آخر يمثل فصل العودة إلى المدارس مأساة حقيقية لدى بعض الأسر، يؤكد سالم العريقي أن بدء الدراسة لدى بعض الأسر يكون قاسيا ومؤلما نظرا للصعوبات المالية التي تعاني منها هذه الأسر والتي من جرائها لا تستطيع تلك الأسر الوفاء بالمتطلبات والمستلزمات المدرسية لأبنائهم فتشكل عبئًا إضافيًا يرهق كاهل رب الأسرة في المقام الأول فأرباب الأسر، خاصة ذوي الدخل المحدود يعانون هذه الأيام من ضغوطات كبيرة فما أن بدأت تلوح لهم إجازة عيد بالوداع مع ما رافقها من خسائر فادحة حتى فتحت المكتبات أحضانها لهم، وهو ما يعلق عليه محمد الصبري الموظف الحكومي، بقوله "كارثة هذا العام أظنها فريدة من نوعها ،فرمضان والعيد بكلفتهما، ويأتي بعدهما مباشرة العام الدراسي ، كلها ستتسبب في مشكلة، خاصة لذوي الدخل المحدود". و"لأن مصائب قوم عند قوم فوائد"، فإن المكتبات والأسواق بدأت بالتحضيرات، حيث يقول مدير مكتبة "إن الاستعدادات للموسم الدراسي تمت، متسلحين بأدوات التخفيض والعروض على المستلزمات المدرسية.

## .تجار الأرصفة

وفي ظل الارتفاع في الأسعار لجأت الأسر إلى الباعة المتجولين الذين نجحوا في سحب البساط من المتخصصة في بيع المستلزمات المدرسية ومع انطلاق العام الدراسي الجديد شهد هؤلا الباعة إقبالا كبيرا، وأوضح عبدالله الحربي انه حرص على التزود من هؤلاء الباعة بسبب المبالغة في أسعار الأدوات المدرسية في بعض المكتبات وخروجها عن نطاق المعقول فالابن عندما يعجب بسلعة يسعى إلى الحصول عليها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى ما يوقعك في حرج كبير وهذا ما يجعلنا نتجنب تلك المكتبات التي تحتاج إلى فرض رقابة عليها وأضاف: لدي خمسة من الأبناء وهذا العدد يحتاج إلى رقم كبير لتأمين تجهيزات الموسم الدراسي والباعة المتجولين يوفروا الأدوات ذات الجودة المتوسطة أو المقبولة في أسعار تناسب مدخولات الآباء وهذا سر الإقبال عليها. من جانبه قال محمد الشراعي انه يحرص دائما على الحصول على السلعة ذات الجودة العالية حتى لو ارتفع سعرها حيث أنها تعطيك مدة أطول وفائدة أكثر ولكن توقيت انطلاقة العام الدراسي الجديد أجبرتنا على التوجه لتجار الأرصفة كون التوقيت جاء بعد موسمي رمضان والعيد وكما هو معلوم أن هذه المواسم مواسم صرف وأكد محمد الذفيف بائع في إحدى المكتبات أن تجار الأرصفة يسحبون الكثير من زبائن المكتبات فهم يبيعون الأدوات المدرسية بكافة أشكالها وأنواعها بأسعار منخفضة جدا مقارنة بأسعارها في المكتبات الكبيرة، لأن الأخيرة تبيع منتجات ذات علامات تجارية معروفة. أما الباعة المتجولين فهم يبيعون أدوات مدرسية ذات صناعة غير معروفة وبعضها مجهولة المصدر. وأعرب المواطن إبراهيم العزب عن ارتياحه للتسوق تجار الأرصفة لأنهم يبيعون سلعاً متنوعة وبأسعار معقولة ما يدفعه لزيارتهم لشراء متطلباته، ويعتقد أن السعر المناسب هو ما يدفع الكثيرين للتوافد إليه، وقال: إن بعض السلع التي يصل سعرها إلى ٣٠٠٠ريال مثلا في المكتبات أجده عند تجار الارصفة بنصف الثمن حتى وإن كانت صناعة أخرى فإن هذا لا يهم بقدر ما قيمتها ومناسبتها للوضع المادي كي أتمكن من شرائها.

## الأسعار نار

وتجولت "الثورة" على عدد من المكتبات والأسواق التي تبيع القرطاسية ورصدت الحركة والأسعار.، وأوضح أحمد عبد السلام (بائع) أن موسم بداية الدراسة أهم مواسم البيع وقد قمنا منذ شهر بتأمين تشكيلات واسعة من الحقائب والدفاتر والأقلام ودفاتر التحضير للمعلمين والمعلمات وغيرها من مستلزمات الدراسة وتتراوح أسعار الحقائب بين١٢٠٠ – ٣٠٠٠ريالا فيما تختلف أسعار الدفاتر بحسب النوع والحجم وتكون أسعارها (٥٠٠– ٨٠٠ ريالا للدرزن، وأشار علي الزهيري–مواطن إلى أن لديه ٤ أبناء يدرسون في مراحل دراسية مختلفة بمدارس حكومية وقام بتوفير احتياجاتهم الدراسية من إحدى المكتبات ولكنه فوجئ بارتفاع بعض الأنواع من الحقائب والدفاتر والأقلام الأمر الذي سيرفع تكلفة توفير طلبات الأبناء من المستلزمات المدرسية.

. وأوضحت أم عبدالرحمن أن لديها ٣ بنات في مختلف المراحل الدراسية وتحتاج لتفصيل زي مدرسي لكل واحدة منهن في حين أن سعر الزي الواحد يتجاوز ٢٥٠٠ ريال وقد يصل إلى ٣٠٠٠ بحسب نوع القماش وارتفاع الأسعار ما سوف يؤثر على الكثير من الأسر بحيث لن يستطيع البعض توفير المستلزمات المدرسية لأبنائه خصوصا الأسر التي لديها عدد كبير من الأبناء.. من جانبه أوضح أبو أحمد (صاحب مكتبة) أن موسم بداية الدراسة يتم من خلاله تعويض فترة الركود الكبيرة التي شاهدتها المكتبات هذا العام نظرا لطول الإجازة وقد حرصت كافة المكتبات على تأمين كافة الاحتياجات المدرسة بدءا من القلم الرصاص وانتهاء بالحقائب وهنالك مكتبات كبرى قامت بتقديم عروض لزبائنها.

وأبدى عدد من المواطنين استياءهم من غلاء المواد المكتبية والقرطاسية والتي بلغت٣٠٪ وطالبوا وزارة التجارة بمراقبة الأسعار لكبح ارتفاعها. وأرجع عدد من بائعي القرطاسيات وأصحاب المحال التجارية أسباب رفع أسعار الأدوات المدرسية لغلاء الأدوات المستوردة وعبر أولياء أمور الطلاب استغرابهم من تذبذب الأسعار بين مكتبة وأخرى رغم توحد النوعيات والماركات.

وبشكل عام فان أغلب الأسر في بلادنا تحاول التوفيق بين رغبات أبنائها وقدرتها المالية حيث يشير صالح الدبعي إلى انه يحاول الاقتصاد في الإنفاق من خلال اللجوء إلى "البسطات التي تنتشر في الأسواق مع قرب بداية العام الدراسي والمليئة بكافة أنواع وأشكال القرطاسية المختلفة

# دراسة اقتصادية تدعو إلى تقييم أداء مؤسسات الدولة وفقاً لتحقيق الأهداف

كتب/عبدالله الخولاني

□ شددت دراسة حديثة على أهمية تشجيع البنوك التجارية والمصارف الإسلامية على المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات تمويلية وصناديق متخصصة للتنمية الصناعية والزراعية والسمكية وصندوق دعم الصادرات اليمنية، وكذلك المساهمة في تلك البرامج الائتمانية والتمويلية المتخصصة في منح القروض الصغيرة والأصغر لمشروعات الشباب وللأسر المنتجة والمرأة والفقراء وللأنشطة الريفية وللصناعات والحرف اليدوية والتقليدية والمشروعات متوسطة الأجل، مثل المساهمة في دعم أنشطة بنك الأمل، وإنشاء وحدات للإقراض الصغير والأصغر في هذه البنوك والمصارف التجارية.

ودعت الدراسة التي أعدها الدكتور طه الفسيل إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ورفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي وتعزيز المؤشرات الاجتماعية ودعم ترتيبات شبكة الأمان الاجتماعي واتباع استراتيجية تسمح بحدوث زيادة في الاستهلاك الحقيقي الخاص واستخدام الموازنة العامة في ظل سياسات تكاملية وشاملة وفي إطار نظام اقتصادي ينظم ويحكم عملية توزيع الموارد الاقتصادية والمالية وتتصف بدرجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي من ناحية ويحدد أهدافاً اقتصادية وبعيدة المدى من ناحية أخرى لتحقيق أهداف كلية ودراسة مدى إمكانية الاستفادة من احتياطيات النقد الأجنبي وتحسين إدارتها بصورة مثلى في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية الراهنة وتطوير آليات إصدار أذون الخزانة لتتحول إلى سندات الدين العام أو الصكوك الإسلامية ليتم تداولها في الجهاز المصرفي، إلى جانب العمل على تطوير السوق الثانوية للسندات فيما بين البنوك .

وطالب بتطبيق مبادئ الحوكمة والحكم الجيد في مؤسسات القطاع العام والقطاع الحكومي وربط ذلك بمؤشرات اقتصادية وربحية، وصياغة دور تنموي يحفز النمو الاقتصادي وربط بقاء الإدارة بمستوى تحقيق معايير الأداء في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومواصلة تنفيذ إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة وتطوير أدواتها وتفويض صلاحية تنفيذ الموازنات للجهات بحسب موازناتها بما يكفل إنهاء وضع المشاريع المتعثرة وتبسيط الإجراءات وتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي ورفع فاعلية الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية وتحديث استخداماتها المصرفية وزيادة تمويل المشاريع الاستثمارية ودعم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توفير الظروف والمتطلبات المواتية لإنشاء سوق الأوراق المالية ودراسة الخيارات المختلفة لتوجيه موارد مؤسسات وهيئات التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وأموال الأوقاف نحو توظيف مواردها لخدمة عملية التنمية.

# انخفاض الأصول الخارجية للجهاز المصرفي في يونيو ٢٠١١م

خاص / الثورة

سجلت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي في يونيو ٢٠١١م انخفاضا طفيفا ، حيث تراجعت إلى تريليون و٤٢٠ مليار ريال مقابل تريليون و٤٢٤ مليار ريال في مايو ٢٠١١م .

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن الأصول الخارجية للجهاز المصرفي انخفضت بنحو ٤ مليارات ريال وبنسبة ٠,٣ ٪ .

وكانت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي اليمني قد تراجعت إلى تريليون و٩٠٣ مليارات ريال في نهاية فبراير ٢٠١١م وذلك من تريليون و٩٥٠ مليار ريال في نهاية يناير ٢٠١١م وبانخفاض يقدر بـ٤٧ مليار ريال .

# الأمم المتحدة تتوقع نمو اقتصادات الدول النامية بأكثر من ٦٪ في عام ٢٠١١م

كتب/ منصور شايع

* .. توقع التقرير الخاص بالتجارة والتنمية لعام ٢٠١١م الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)،أداءً قوياً لنمو الاقتصادات النامية وبنسبة تزيد عن ٦ ٪ هذا العام، بينما لن تنمو الاقتصادات المتقدمة إلا بنسبة تتراوح بين ١,٥ و ٢ ٪خلال نفس الفترة. وأكد التقرير الذي أطلقه مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت ويحمل هذا العام عنوان "تحديات السياسات في فترة ما بعد الأزمة في الاقتصاد العالمي"على أهمية الإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي ووضع سياسات الاقتصاد الكلي، أيضا وضع مقترحات لسياسات مبتكرة تهدف إلى الحد من المضاربات المالية من أجل درء الأضرار التي لحقت بالاقتصاد. مقترحا بعض التدابير اللازمة لتهيئة بيئة أكثر استقراراً للاقتصاد الكلّي والاستثمار في القدرة الإنتاجية الحقيقية."

مشيرا إلى أن الاقتصاد العالمي، بعد انتعاش سريع حدث بعد الأزمة، يتباطأ الآن بتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٤ ٪ في عام ٢٠١٠م إلى ٣ ٪ في عام ٢٠١١م. ومن المتوقع أداء قوي لنمو الاقتصادات النامية والتي استأنفت اتجاه النمو الذي كانت عليه قبل الأزمة وتتوسع بنسبة تعلو على ٦ ٪ هذا العام. وعلى العكس من ذلك، لن تنمو الاقتصادات المتقدمة إلا بنسبة تتراوح بين ١,٥ و ٢ ٪ في عام ٢٠١١م. وما زالت الاقتصادات الانتقالية تتعافى من الانخفاض الحاد الذي حدث في عام ٢٠٠٩م، فتشهد معدلات نمو تبلغ نحو ٤ ٪. وأشار التقرير إلى أن التوسع ظل قوياً في المناطق النامية، باستثناء شمال أفريقيا. وأدت التحسينات في أسواق العمل والدعم العام المستمر إلى إطالة أمد انتعاش الاستثمار والطلب المحلي.

وقال: ما زالت مناطق شرق وجنوب وجنوب شرق آسيا تسجل أعلى معدلات نمو للنتائج المحلي الإجمالي، وذلك بنسبة أكثر من ٧ ٪ في عام ٢٠١١م، وهو النمو الذي يقوده الطلب المحلّي على نحو متزايد. بيد أن هذه المنطقة تمر بتباطؤ معتدل بسبب آثار سلاسل التوريد من اليابان وتشديد الشروط النقدية وضعف الطلب في بعض أسواق التصدير الرئيسية.

ولفت التقرير إلى أنه "على الرغم من أن النمو في البلدان النامية قد أصبح أكثر اعتماداً على التوسع في الأسواق المحلية، فإن هذه البلدان ما زالت تواجه مخاطر خارجية كبيرة بسبب الضعف الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والافتقار إلى إصلاحات جوهرية في الأسواق المالية الدولية. ، مفيدا ما زالت هذه البلدان ضعيفة أمام الصدمات التجارية والمالية التي تؤثر بقوة على حجم صادراتها وأسعار السلع الأساسية الأولية، كما حدث في عام ٢٠٠٨م".

ووفقا للتقرير، فقد ثبت أن تنفيذ التدابير الرامية إلى خفض الطلب المحلي استجابة لأسعار السلع الأساسية المرتفعة هو أمر غير ملائم، إذ أنه قد يضر بالنمو دون أن يخفّض التضخم. وقد يكون اللجوء إلى سياسة الدخول التي تتحرك فيها الأجور بما يتمشى مع الإنتاجية طريقة أكثر عقلانية للسيطرة على ضغوط التضخم ودعم نمو الطلب المحلي في الوقت ذاته.